INSLA E-PROCEEDINGS
مقالات المؤتمر العالمي في الشريعة والقانون

VOL 3 No.1, pp. 507- 518 | OCTOBER 2020
E-ISSN: 2735-1742
www.insla.usim.edu.my

الإجراءات الجزائية في الإمارات العربية المتحدة: الفرص والتحديات

CRIMINAL PROCEDURES IN THE UNITED ARAB EMIRATES: OPPORTUNITIES AND CHALLENGES

[i*]Ahmed Abdullah Al Mesmari , [i]LukmanAbdul Mutaib , [i]Abd Hamid Abd Murad, [i]Ahmed Esmaeil Al Ameeri
[i]Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, Nilai 71800

[*](Corresponding author) email: ahmed-1011999@hotmail.com

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإجراءات الجزائية في الإمارات العربية المتحدة. وتكمن مشكلة الدراسة في وجود حالة من الالتباس بين النصوص القانونية بعضها البعض مما قد يدفع إلى اتخاذ اجراءات جزائية قد لاتتناسب مع الجرائم الجمركية، حيث أشارت المادة السابعة من قانون الإجراءات الجزائية إلى أن النيابة العامة وحدها دون غيرها هي من تملك حق اتخاذ الإجراءات الجزائية ضد المتهمين ومتابعة سير القضايا إلى حين صدور حكم نهائي في حين أشارت المادة 32 والمادة 33 من قانون الإجراءات الجزائية أن مأموري الضبط القضائي من الشرطة يصرح لها حق اتخاذ الإجراءات الجزائية بما فيها جمع الأدلة الجنائية ومن بين الجهات الحكومية الأخرى غير الشرطة ضباط القوات المسلحة وشرطة الحدود وخفر السواحل وضباط الإدارة العامة للإقامة وشئون الأجانب ومفتشو البلديات ووزارة الصحة ووقاية المجتمع وموظفو الجمارك، الأمر الذي يعد تضارباً بين مهام النيابة العامة والجهات الحكومية المشار إليها. وتشير المادة 45 انه يجوز تفتيش المتهم أو المشتبه فيهم والقبض عليهم في حالة توافر أدلة كافية في حين أن المادة 47 أقرت بأن النيابة العامة وحدها هي من تملك اصدار قرارات بتفتيش المشتبه فيهم والتحقيق معهم والقبض على المتورطين إذا ثبت تورطهم أو الافراج عنهم إذا ثبتت براءتهم، وهو ما يتعارض مع نص المادة 5 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق والإتهام في الجرائم وليس المفتشون القضائيون من الجهات الحكومية الأخرى. وبرزت أهمية الدراسة من خلال وجود تعزيز دور الإجراءات الجزائية وإمكانية تشديد تلك الإجراءات في الإمارات العربية المتحدة. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل دور الإجراءات الجزائية في الإمارات العربية المتحدة. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الإجراءات الجزائية تمارس دوراً كبيراً من أجل تحقيق الزجر العام لعدم ارتكاب الجرائم الجمركية في الإمارات العربية المتحدة. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تبويب وتصنيف قانون الجريمة الجمركية بما يسمح من توضيح الإجراءات الجزائية في الإمارات العربية المتحدة.

الكلمات المفتاحية: *الإجراءات الجزائية، الجريمة الجمركية، الإمارات العربية المتحدة، الفرص والتحديات*

ABSTRACT

This study aims to identify the role of criminal procedures in the United Arab Emirates. The problem of the study lies in the existence of a state of confusion between the legal texts of each other, which may prompt the taking of penal measures that may not be commensurate with Customs crimes, as Article 7 of the Criminal Procedures Law indicated that only the Public Prosecution office has the right to take criminal measures against the accused and follow up on the progress of cases until a final judgment is issued, while Article 32 and Article 33 of the Criminal Procedures Law indicated that judicial arrest officers Of the police are authorized to take criminal measures, including collecting criminal evidence, and among government agencies other than the police, officers of the armed forces, border police, coast guards, officers of the General Administration of Residency and Foreigners Affairs, municipal inspectors, the Ministry of Health and Community Protection, and customs officials, which is a conflict between the tasks of the Public Prosecution And government agencies referred to. Article 45 indicates that it is permissible to search the accused or suspects and arrest them if there is sufficient evidence, while Article 47 states that the Public Prosecution Office alone has the power to issue decisions to search suspects, interrogate them and arrest those involved if their involvement is proven or release them if their innocence is proven. This contradicts the text of Article 5 of the Criminal Procedures Law, which states that the Public Prosecution is the one that conducts the investigation and accusation of crimes and not the judicial inspectors from other government agencies. The importance of the study was highlighted by the presence of strengthening the role of criminal procedures and the possibility of tightening those procedures in the UAE. The study followed the analytical approach to analyze the role of criminal procedures in the United Arab Emirates. The study found many results, including that the criminal procedures play a major role in achieving public restraint for not committing customs crimes in the United Arab Emirates. The study recommended the necessity of working on the classification and classification of the customs crime law to allow clarification of criminal procedures in the United Arab Emirates.

Keywords*: criminal procedures, customs crime, United Arab Emirates, opportunities and challenges*

مقدمة

تعتبر الجريمة الجمركية من أبرز التحديات التي تواجه الدول في الوقت الراهن. وتعد الجريمة الجمركية من أبرز الإخلالات بالقانون العام والقانون الجمركي. كما أنها تعد في بعض الأحيان من أخطر الجرائم الأمنية التي تواجه الدول في العصر الحديث. وتقوم الهيئة الاتحادية للجمارك بدور فعال في مكافحة الجرائم الجمركية استناداً على نصوص قانون العقوبات والقانون الجنائي من أجل الحد من انتشار الجرائم الجمركية حيث أن إدارة الجمارك تقوم بتطبيق أساليب ونظم حديثة ومتطورة من أجل اكتشاف الجرائم الجمركية بشكل سريع. وتبذل الهيئة الاتحادية للجمارك جهوداً كبيرة من أجل تطبيق قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي، كما تقوم بتوحيد الاجراءات ودعم الدوائر الجمركية المحلية، حيث تنتشر الدوائر الجمركية المحلية على عموم الولايات في دولة الإمارات العربية المتحدة (حسيبة، 2019).

مشكلة الدراسة

تبذل الهيئة الاتحادية للجمارك جهوداً كبيره من أجل منع انتشار الجرائم الجمركية في الإمارات العربية المتحدة وذلك تنفيذاً لتوجيهات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان حفظه الله ورعاه بضرورة اعمال القانون وتنفيذه، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء بضرورة تعزيز المنظومة الأمنية الجمركية لضمان استدامة أمن المجتمع، ورغبة في تطوير العمل الجمركي في الإمارات العربية المتحدة لضمان تقديم كافة الخدمات الجمركية وفقاً للقانون الجمركي الموحد المعمول به بين الدول الخليجية (موقع الهيئة الإتحادية للجمارك، 2019). وبالرغم من تلك الجهود المبذولة إلا أن نصوص القانون الجمركي المعمول به بين الدول الخليجية يحتاج إلى مزيداً من النصوص الفرعية التي توضح طبيعة الجرائم الجمركية وتوضيح الإجراءات الجزائية التي تقابل كل جريمة على حده. كما أن هناك العديد من نصوص القانون الجمركي المعمول به بين الدول الخليجية تحتاج إلى العديد من التفسيرات مما ينعكس سلباً على عدم تفعيل الإجراءات الجزائية التي تقع تحت طائلة هذه القوانين. وكذلك فإن نصوص القانون الجمركي الموحد المعمول به بين الدول الخليجية قد يتم التهاون في تطبيقه من أجل انسيابية حركة التجارة بين الدول الخليجية الأمر الذي يشير إلى عدم فعالية تلك القوانين (المليح، 2015). ومن ناحية أخرى فإن الإجراءات الجزائية أيضاً تحتاج إلى مزيداً من التوضيحات والتفسيرات بحيث تكون الإجراءت الجزائية تتناسب مع الجرائم الجمركية، وكذلك فإن العاملين بالهيئة الاتحادية للجمارك في حاجه إلى مزيداً من الإيضاحات بشأن قانون الجمارك الموحد المعمول به بين الدول الخليجية (المظلوم، 2013). وبالتالي وبعد التأكد من وجود مشكلة الدراسة فإن الدراسة تعتمد على تساؤل رئيسي وهو:ما الإجراءات الجزائية في الإمارات العربية المتحدة وما الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق تلك الإجراءات الجزائية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على النصوص القانونية التي تضمن صحة سلامة الإجراءات الجزائية التي تتخذها السلطة التنفيذية للحد من ارتكاب الجريمة الجمركية. كما أن الدراسة تسلط الضوء على الإجراءات الجزائية للحد من الجريمة الجمركية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتركز الدراسة على التطبيقات الميدانية التي تتخذها السلطة التنفيذية لتحقيق الأمن والإستقرار ومنع ارتكاب الجريمة الجمركية، حيث أن ارتكاب الجريمة الجمركية يعد نوعاً من أنواع التعدي على حقوق المجتمع والمواطن، وأن التقصير في الحد من ارتكاب الجريمة الجمركية يعد نوعاً من الإخلال بالواجب والحقوق الواجبات. وكذلك فإن أهمية الدراسة تبرز من التأكيد على سلامة الإجراءات الجزائية والنصوص القانونية وعدم وجود ثغرات قانونية قد يستغلها البعض لارتكاب الجرائم الجمركية

منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الإستقرائي لاستقراء النصوص القانونية الواردة في القانون الجنائي أو قانون العقوبات الخاصة بإرتكاب الجريمة الجمركية وأساليب تلك الجرائم الجمركية. كما تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف طبيعة الإجراءات الجزائية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تتبع متهجية الدراسة المنهج التحليلي لتحليل الإجراءات الجزائية التي تتخذها حكومة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة الجريمة الجمركية. ويركز على الأطار النظري للجريمة الجمركية والإجراءات الجزائية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الدراسات السابقة

استعرضت الدراسات الحالية العديد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى موضوع الدراسة، وكانت الأوراق البحثية المحكمة والمنشورة في المجلات المحكمة ورسائل الماجستير والدكتوراة عن موضوع الدراسة.

1.دراسة رحماني حسيبة، 2019، خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري. وتكمن مشكلة الدراسة في إبراز دور القانون الجزائري في مواجهة المخالفات الجمركية. واتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجزائري التي تشير إلى مواجهة المخالفات الجمركية وكيفية التعامل معها. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على خصوصية المخالفة الجمركية في القانون الجزائري. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن المخالفات الجمركية قد تنتهي بدفع الغرامة كنوع من أنواع العقوبة إلا إذا كان تلك المخالفات الجمركية ورائها وجود مواد ضاره. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة المخالفة الجمركية في القانون الجزائري. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للمخالفات الجمركية إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجانب القانوني والجانب الإجرائي مع اختلاف البيئة المبحوثه.

2. دراسة عبد الله محمد احجيله، 2018، جرائم التهرب من الضريبة الإنتقالية وإشكالية عقوبتها في التشريع الإماراتي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 15، العدد 2، الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جرائم التهرب من الضريبة الإنتقالية وإشكالية عقوبتها في التشريع الإماراتي. وتكمن مشكلة الدراسة في جرائم التهرب من الضريبة الإنتقالية وإشكالية عقوبتها في التشريع الإماراتي. واتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي لاستقراء نصوص القانون الإماراتي في مواجهة جرائم التهرب من الضريبة الإنتقالية. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على عقوبة التهرب من الضرائب في التشريع الإماراتي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن المادة 7 من القانون الإتحادي لسنة 2017 بشأن الضريبة الإنتقائية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة جرائم التهريب. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري التهرب إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجريمة الجمركية والإجراءات الجزائية في التشريع الإماراتي.

3. دراسة فيروز حميش وسماعيلي بتيترة، 2017، الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها في الجزائر. وتكمن مشكلة الدراسة في إبراز دور القانون الجزائري في الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها. واتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجزائري التي تشير إلى مواجهة الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها في القانون الجزائري. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الجريمة الجمركية يمكن التصدي لها بالعديد بالعديد من الآليات والقوانين. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الجريمة الجمركية وآليات مكافحتها في القانون الجزائري. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للجريمة الجمركية والتعرف على سبل وآليات مكافحتها إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة التي تركز على الجانب القانوني والجانب الإجرائي مع اختلاف البيئة المبحوثه.

4. دراسة عبد الستار يونس الحمدوني، 2017، أثر العلم في تكوين القصد الجنائي دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية مصر والإمارات، دار شتات للنشر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العلم في تكوين القصد الجنائي. وتكمن مشكلة الدراسة في أن العلم بالجريمة والعقوبة والرغبة في ارتكاب الجريمة يساهم في تشكيل القصد الجنائي لارتكاب جريمة ما. واتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي الوصفي التحليلي لوصف وتحليل أثر العلم في تكوين القصد الجنائي دراسة مقارنة بين مصر والإمارات العربية المتحدة. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على أثر العلم في تكوين القصد الجنائي. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الناس غالباً ما يعلمون بأن الجريمة المرتكبة لديها نية وقصد جنائي يسبقه. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة غايات القصد الجنائي. ولقد استفادت الدراسة الحالية من

هذه الدراسة في التعرف على أن ارتكاب الجرائم يسبقة نيه وقصد جنائي إلا أنها تختلف عنها من حيث البيئة المبحوثة والتركيز على الجرائم الجمركية فقط.

5. دراسة محمد أمين ريان، 2017، اشكالية الركن المعنوي في الجرائم الجمركية دراسة مقارنة، ورقة بحثية منشورة، مجلة جيل الدراسات المقارنة، العدد 5.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الركن المعنوي في الجرائم الجمركية ، وتكمن مشكلة الدراسة في أن القانون الجمركي يواجه العديد من التحديات أبرزها ضرورة وجود تسهيلات جمركية التي قد تعتبر ضرورة تشريعية لفتح أبواب الإستثمارات الخارجية. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم الجمركية. واستخدم الباحث المنهج الإستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجنائي والقانون الجمركي وخاصة تلك القوانين التي تشير إلى الجرائم الجمركية والعقوبات الخاصة بكل حالة على حده. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن توافر الركن المعنوي غاية في الأهمية لإعتبار وقوع الجريمة الجمركية. ولقد اوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الجرائم الجمركية وأنواعها. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم الجمركية إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة من حيث تركيز الدراسة على الجوانب الإجرائية والقانونية في الحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.

6. دراسة أحسن بوسقيعة، 2016، المنازعات الجمركية، تعريف وتصنيف الجرائم الجمركية، متابعة وقمع الجرائم الجمركية، الطبعة الثامنة، دار هومة للنشر، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المنازعات الجمركية، تعريف وتصنيف الجرائم الجمركية، متابعة وقمع الجرائم الجمركية، وتكمن مشكلة الدراسة في أن المنازعات الجمركية يجب تصنيفها حتي يمكن التعرف على طبيعة المادة القانونية التي تندرج تحتها. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على طبيعة المنازعات الجمركية، تعريف وتصنيف الجرائم الجمركية، متابعة وقمع الجرائم الجمركية. واستخدم الباحث المنهج الإستقرائي لاستقراء نصوص القانون الجمركي وخاصة تلك القوانين التي تشير إلى الجرائم الجمركية والتصنيفات الخاصة بكل حالة على حده. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن أن الجرائم الجمركية قد تكون بسيطة وقد تكون معقدة وقد ترقي إلى مستوي الجرائم الكبيرة والخطيرة. ولقد اوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الجرائم الجمركية وأنواعها وتصنيفاتها. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة في التعرف على طبيعة الجرائم الجمركية إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة من حيث تركيز الدراسة على الجوانب الإجرائية والقانونية في الحد من الجريمة الجمركية في الإمارات العربية المتحدة.

7.دراسة عبد الله محمد على المليح، 2015، صحة الإجراءات الجزائية وأثرها في مواجهة الجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية شرطة دبي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على صحة الإجراءت الجزائية وأثرها في مواجهة الجريمة. وتكمن مشكلة الدراسة في التأكيد على أهمية الإجراءات الجزائية ودورها في مواجهة الجريمة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لوصف الإجراءات الجزائية ودورها في مواجهة الجريمة. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على الإجراءات الجزائية وأثرها في

مواجهة الجريمة. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الإجراءات الجزائية المتبعة في مواجهة الجريمة محكمة ضد أية ثغرات. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الإجراءات الجزائية على كافة الجرائم الإلكترونية والجرائم الجمركية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للإجراءات الجزائية والجريمة إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة في دراسة الجريمة بشكل عام دون النظر في نوع محدد من الجرائم.

8.دراسة أحمد فلاح العموش، 2014، الآثار الإجتماعية المترتبة على الأزمة الإقتصادية والمالية مجتمع الإمارات نموذجاً، من أعمال الندوة العلمية التداعيات الأمنية للأزمة المالية العالمية، المخاطر والتحديات، آليات التصدي والمواجهة، مؤتمر حول التداعيات الأمنية للأزمة المالية العالمية.

هدفت الندوة إلى استعراض المخاطر الأمنية التي تتعرض لها الإمارات العربية المتحدة من تفشي الجريمة، وابرز الندوة التحديات الأمنية في إحكام قبضة القانون وسرعة إجراءات التقاضي وانزل العقوبة على مرتكبي الجرائم المختلفة. وكان من أبرز توصيات الندوة عن الآثار الإجتماعية المصاحبة للمشكلات الأمنية التي تتعرض لها الإمارات العربية المتحدة وضرورة الإهتمام بتطبيق القانون بشكل فوري وعدم التعجل في تطبيق العقوبة إلا بعد التأكد من ثبوتها على الجناة، واتاحة الفرصة للمتهمين لاثبات عدم ارتكابهم الجرائم.

9.دراسة حمد عبد الرحمن حمد المظلوم، 2013، المواجهة الأمنية للجرائم العابرة للحدود، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية شركة دبي. الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية المواجهة الأمنية للجرائم العابرة للحدود. وتكمن مشكلة الدراسة في التأكيد على مواجهة الجرائم التي ترتكب على المنافذ الحدودية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي لوصف المواجهة الأمنية للجرائم العابرة للحدود. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على التحديات التي تواجه السلطات التنفيذية لتفعيل المواجهة الأمنية للجرائم العابرة للحدود. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن المواجهة الأمنية للجرائم العابرة للحدود تتطلب وجود نص قانوني مسبق وإجراءات متفق عليه يمكن اللجوء إليها في حالة ارتكاب جرائم عابره للحدود. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة الجرائم العابرة للحدود. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للجرائم العابرة للحدود إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة في تركيزها على المواجهة الأمنية فقط بغض النظر عن النصوص القانونية الواجب توافرها للحماية الأمنية العابرة للحدود.

10.دراسة لطيفة الجميلي، 2013، شرح قانون العقوبات الإماراتي، القسم الخاص الآفاق المشرقة، الإمارات العربية المتحدة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على شرح قانون العقوبات الإماراتي. واتبعت الدراسة المنهج الإستقرائي لاستقراء وشرح نصوص قانون العقوبات الإماراتي. وتبرز أهمية قانون العقوبات الإماراتي الذي يشير إلى وجود تصنيفات للجرائم والعقوبة الملائمة لتلك الجرائم. ولقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج من بينها أن قانون العقوبات الإماراتي يوجد به شرحاً مفصلاً للجرائم والعقوبات الرادعة والإجراءات الواجب على السلطة التنفيذية اتخاذها. ولقد استفادت الدراسة الحالية من تلك الدراسة من التعرف على قانون العقوبات الإماراتي إلا أنها تختلف عن تلك الدراسة في التركيز على الجرائم الجمركية ونصوص القانون التي وردت بشأن هذه الجرائم.

التعليق على الدراسات السابقة (فجوة الدراسة)

بعد استعراض الدراسات السابقة تبين لنا أن دراسة الجميلي (2013) قد استفادت منها الدراسة من حيث السرد القانوني لنصوص ومواد القانون الجمركي وقانون العقوبات الإماراتي والمواد المشار اليه بإرتكاب الجرائم الجمركية وأنواعها وتصنيفاتها إلا أن تلك الدراسة لم تتطرق إلى الجوانب الإجرائية. أما دراسة المظلوم (2013) فقد تطرق إلى مسألة حتمية المواجهة الأمنية لمرتكبي الجرائم الجمركية، وبالتالي فقد ركز على الجانب الإجرائي أو التطبيقي دون النظر إلى الجانب القانوني. أما دراسة العموش (2014) فقد أشار إلى أهمية وجود آثار اجتماعية للجرائم بصفة عامة ومن بينها الجرائم الجمركية إلا أنه أغفل التركيز على الجرائم الجمركية والعقوبات الملائمة لها إجرائياً. وأشار المليح (2015) بضرورة إحكام الإجراءات على من ارتكب الجرائم الجمركية، وبالتالي فإن الدراسة ركزت على الجانب الإجرائي مع غياب الطالع القانوني لهذه الدراسة. أما دراسة بوسقيعة (2016) فقد ركزت على المنازعات الجمركية ومفهومها وتصنيفاتها وأنواع الجرائم الجمركية، حيث ركزت الدراسة على الإطار النظري للجرائم الجمركية دون التطرق إلى الجوانب الإجرائية. أما دراسة ريان (2017) ودراسة الحمدوني (2017) حيث أكدت تلك الدراسات على ضرورة توافر النية والركن المعنوي والقصد في ارتكاب الجرائم الجمركية إلا أنه أغفل الجانب الإجرائي في مواجهة الجريمة الجمركية. وأشارت دراسة تيترة (2017) إلى الجريمة الجمركية وآليات مواجهتها إلا أن هذه الدراسة ركزت على الجوانب النظرية ولم تشير إلى وضع الإمارات العربية المتحدة وطرق مواجهتها للجريمة الجمركية. كما أن دراسة احجيله (2018) قد أشارت إلى جريمة التهرب في الإمارات العربية المتحدة وأسبابها دون التطرق إلى الجريمة الجمركية والجوانب الإجرائية المصاحبة لها. وكذلك فإن دراسة حسيبة (2019) أكدت على خصوصية الجرائم الجمركية وأشارت إلى طبيعة الجرائم الجمركية والجوانب الإجرائية إلا أن هذه الدراسة كانت في الجزائر.

الإطار النظري للدراسة

نشأت الهيئة الاتحادية للجمارك منذ أكثر من مائة عام ومرت بالعديد من المراحل إلى أن مرت بعهد المؤسسين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي رحمهما الله. وفي عام 2002 بدأ الإهتمام بتطوير الهيئة الاتحادية للجمارك، واستناداً لقرار رقم 7 /617 لسنة 201 والقرار رقم 157/12 لسنة 2002 تم اسناد تأسيسي الهيئة الاتحادية للجمارك لأحد المكاتب الاستشارية العالمية. وتم وضع قانون اتحادي للجمارك خاص بالهيئة الاتحادية للجمارك على أن يساهم في تطوير أداء الاتحاد الجمركي الخليجي، كما أن أداء الهيئة الاتحادية للجمارك كان مركزاً على توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية والبرامج الالكترونية على مستوي المحليات ثم على مستوي الدولة ككل والقيام بتدريب الكوادر الفنية والقانونية والتنفيذية على الحالات المختلفة والأساليب والمعايير المختلفة التي من شأنها أن تساهم في تحسين الأداء الجمركي بين الدول الخليجية. ومن الجدير بالذكر أن الهيئة الاتحادية للجمارك يتم انشاؤها بموجب القرار رقم 1 لسنة 2003 ومن أبرز مهام الهيئة الاتحادية للجمارك القيام برسم السياسات الجمركية المتبعة والقيام بمتابعة ومراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات المرتبطة بالأعمال الجمركية كما أنها تقوم بتنفيذ القانون الجمركي الموحد المعمول به بين الدول الخليجية، كما تقوم الوحدات الجمركية في كل إمارة بالعمل مباشرة تحت إدارة الهيئة الاتحادية للجمارك بما لايتعارض مع القانون الجمركي بين الدول الخليجية. ومن أبرز أهداف الهيئة الاتحادية للجمارك هو تطبيق القانون وتسهيل حركة التجارة في المنافذ الجمركية من خلال توحيد إجراءات العمل الجمركي بما يساهم في إزدهار حركة التجارة بين الدول الخليجية (موقع الهيئة الاتحادية للجمارك، 2019).

ولقد أكد حسيبة (2019) أن الإجراءات الجزائية هي الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية في حالة ضبط مرتكبي الجرائم وغالباً ما تكون تلك الإجراءات منصوص عليها في قانون العقوبات أو القانون الجنائي. كما أشار احجيلة (2018) أن الجريمة الجمركية هي إجراء أوفعل مخالف للقانون يفضي إلي دخول أو خروج ممنوعات من المنافذ الجمركية على أن يؤدي هذا الفعل إلى دخول ممنوعات أو مواد مخدره أوضاره أو أن يتم التحايل بدخول بضائع للمنافذ الجمركية تهرباً من الرسوم الجمركية.ومن ناحية أخرى فإن قانون العقوبات الإماراتي يحتوي على الكثير من المواد القانونية التي توضح الجرائم الجمركية وطبيعتها ومفهومها وتصنيفاتها (الجميلي، 2012). كما أن المليح (2015) قد أشار إلى أن النصوص القانونية وحدها لاتمثل الرادع الحقيقي لعدم ارتكاب تلك النوعية من الجرائم، حيث يتطلب توافر عدد معين من الإجراءات منصوص عليها في القانون وتنفذها السلطة التنفيذية فور ارتكابها. كما أن المطلوم (2013) أشار إلى أن الجرائم الجمركية هي الأفعال التي ترتكب بالمخالفة للقانون، وتأخذ الجرائم الجمركية العديد من التصنيفات والأساليب. وأشار العموش (2014) أن انواع الجرائم الجمركية يشير إلى تنوع العقوبات عليها فمنها ما ينتهي بالغرامة ومنها ما يستلزم اجراء تحقيق والمثول أما القضاء العالي للنظر في نصوص القانون واختيار العقوبة الملائمة طبقاً للقانون الجنائي أو قانون العقوبات الإماراتي. وتشير احجيله (2018) أن

الجرائم الجمركية بالرغم من تنوعها إلا أن السلطات التنفيذية يجب أن تتبع أقصي درجات المهنية والالتزام بنصوص القانون وعدم التهاون والتفريط في القضايا الكبيرة والخطره.

تحليل هدف الدراسة

لقد أشارت الدراسات السابقة إلى وجود حالة من الالتباس بين النصوص القانونية بعضها البعض مما قد يدفع إلى اتخاذ اجراءات جزائية قد لاتتناسب مع الجرائم الجمركية، حيث أشارت المادة السابعة من قانون الإجراءات الجزائية إلى أن النيابة العامة وحدها دون غيرها هي من تملك حق اتخاذ الإجراءات الجزائية ضد المتهمين ومتابعة سير القضايا إلى حين صدور حكم نهائي في حين أشارت المادة 32 والمادة 33 من قانون الإجراءات الجزائية أن مأموري الضبط القضائي من الشرطة يصرح لها حق اتخاذ الإجراءات الجزائية بما فيها جمع الأدلة الجنائية ومن بين الجهات الحكومية الأخرى غير الشرطة ضباط القوات المسلحة وشرطة الحدود وخفر السواحل وضباط الإدارة العامة للإقامة وشئون الأجانب ومفتشو البلديات ووزارة الصحة ووقاية المجتمع وموظفو الجمارك، الأمر الذي يعد تضارباً بين مهام النيابة العامة والجهات الحكومية المشار إليها. وأشارت المادة 45 انه يجوز تفتيش المتهم أو المشتبه فيهم والقبض عليهم في حالة توافر أدلة كافية في حين أن المادة 47 أقرت بأن النيابة العامة وحدها هي من تملك اصدار قرارات بتفتيش المشتبه فيهم والتحقيق معهم والقبض على المتورطين إذا ثبت تورطهم أو الافراج عنهم إذا ثبتت براءتهم، وهو ما يتعارض مع نص المادة 5 من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أن النيابة العامة هي التي تباشر التحقيق والإتهام في الجرائم وليس المفتشون القضائيون من الجهات الحكومية الأخرى. كما أشارت المادة 75 أن عضو النيابة من حقه أن يفتش المتهم وهو ما يتعارض مع نص المادة 33 التي تشير إلى من أبرز مهام الضبط القضائي وهو ما يعد التباساً وتداخلاً بين النصوص القانونية. وأشار العموش (2015) أن أنواع الجرائم الجمركية تحتاج إلى مزيداً من التبسيط حتي تتمكن السلطة التنفيذية من تطبيق الإجراءات الجزائية الملائمة. كما أكدت الجميلي (2012) أن نصوص قانون العقوبات تحتاج إلى تحديد الجرائم الجمركية والعقوبات الملائمه لها. وكذلك فإن الحمدوني (2015) قد أكد في دراسته أن هناك كثرة النصوص القانونية أدت إلى حالة من الالتباس لدى العاملين في الهيئة الاتحادية للجمارك الأمر الذي انعكس سلباً على تطبيقاتهم الإجرائية للحد من الجريمة الجمركية. كما أشارت دراسة الجميلي (2012) أنه لايوجد ضمانات كافية لتطبيق نصوص القانون الجمركي المعمول به بين الدول الخليجية حيث أن هناك اتفاقيات اقتصادية مطبقه بين الدول وأن انزال غرامات قد ينعكس على العلاقات بين الدول الخليجية. ومن ناحية أخري فإن غموض القواعد الإجرائية قد يدفع العاملين في الهيئة الاتحادية إلى تطبيق بعض القواعد في غير موضوعها مما ينعكس سلباً على أدائهم المهني (المظلوم، 2013).

النتائج

استعرضت الدراسة قانون الإجراءات الجزائية المطبق في دولة الإمارات العربية المتحدة، وترتكز نتائج الدراسة حول العديد من النقاط يمكن إجمالها فيما يلي:

1. أن السلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ نصوص قانون العقوبات الإماراتي وذلك من أجل الحد من تفشي الجريمة الجمركية.
2. إن الاتفاقيات المطبقة بين دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه تطبيق الإجراءات الجزائية على الجريمة الجمركية.
3. قانون العقوبات الإماراتي وحده هو المنوط بتحديد عقوبة التهرب الجمركي، وبالتالي فإن كل حالة تقدر بقدرها حسب طبيعة الجريمة الجمركية.
4. تلتزم السلطة التنفيذية بتنفيذ إجراءات الضبط كما ورد في القانون، كما تلتزم السلطة القضائية بإتباع نصوص قانون العقوبات بشأن تطبيق العقوبة وفقاً لطبيعة وحجم الجريمة المرتكبه
5. من أبرز الفرص في تفعيل قانون الإجراءات الجزائية هو اشتراك العديد من الأجهزة المتخصصة في ضبط وتحديد الجريمة الجمركية كالشرطة ومنوبين عن وزارة الصحة والعديد من الأجهزة الحكومية الأخرى مثل الضرائب وغيرها.
6. السلطة القضائية وحدها هي الجهة المنوط بها تنفيذ قانون العقوبات الخاص بتوقيع الجزاء الملائم على كل من ارتكب الجريمة الجمركية.
7. تتنوع الإجراءات الجزائية بدءاً من توقيع الغرامة إلى توقيع عقوبة السجن على كل من ارتكب الجريمة الجمركية وفقاً لاحكام قانون العقوبات الإماراتي في هذا الصدد.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من بينها مايلي:

1. العمل على تبويب وتصنيف قانون الجريمة الجمركية بما يسمح من توضيح الإجراءات الجزائية في الإمارات العربية المتحدة..
2. التوسع في دراسة أوجة الإلتباس بين النصوص القانونية بعضها البعض
3. التعمق في دراسة الجرائم الجمركية حتي يمكن معالجة النصوص القانونية بشكل أكثر واقعية.
4. قيام وسائل الإعلام بدور كبير من أجل توعية الجماهير للتحذير من ارتكاب الجرائم الجمركية.
5. صياغة تفاهمات جديدة مع دول مجلس التعاون الخليجي حول الضوابط الواجب توافرها لانتقال السلع والخدمات والتنقل بين حدود وموانئ ومطارات الدول الخليجية لمنع حدوث جرائم جمركية.
6. فصل قوانين الجرائم الجمركية في أبواب تكون أكثر دقة ومفصله بحسب نوع الجريمة الجمركية ومقدارها.
7. ضرورة العمل على تحديد جهة واحدة فقط تكون مسؤولة بشكل كبير عن تنفيذ إجراءات الضبط على ألا يشترك معها جهة أخرى مهما كانت الأسباب.

8. مناقشة استخدام حصيلة إيرادات عقوبات الجرائم الجمركية في تطوير النظام الجمركي وتحسين مستوي الخدمات وإدخال التكنولوجيا بشكل موسع.

REFERENCES:

Aisyatul Amirah binti Ayub. (2015). *Talab al-Ujrah Li al-A'mal al-Diniiyah*. Nilai. Universiti Sains Ahjila, Abdullah Muhammad, 2018, Transitional Tax Evasion Crimes and the Problematic Penalty in UAE Legislation, University of Sharjah Journal of Legal Sciences, Volume 15, Issue 2, United Arab Emirates.

Al-Hamdouni, Abd al-Sattar Yunis, 2017, The Impact of Science on Forming Criminal Intent, a Comparative Study, Legal Books House, Egypt and the UAE, Shatat Publishing House.

Al-Maleh, Abdullah Muhammad Ali, 2015, The Health of Criminal Procedures and Their Impact in Confronting Crime, Unpublished Master Thesis, Dubai Police Academy.

Al-Amoush, Ahmed Falah, 2014, the social implications of the economic and financial crisis, the UAE society as a model, from the work of the scientific symposium the security implications of the global financial crisis, risks and challenges, coping mechanisms, a conference on the security implications of the global financial crisis.

Al-Mazloum, Hamad Abdul Rahman Hamad, 2013, Security Confrontation of Transnational Crimes, Unpublished Master Thesis, Dubai Company Academy. The United Arab Emirates.

Al-Jumaili, Latifa, 2013, Explanation of the UAE Penal Code, Special Section Bright Prospects, United Arab Emirates.

Bettara, Fayrouz Hamish and Smaili, 2017, Customs Crime and Mechanisms to Combat It, Unpublished Master Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Abd al-Rahman Meera Bejaia, Algeria.

Bousguiaa, Ahsan, 2016, Customs Disputes, Definition and Classification of Customs Crimes, Follow-up and Suppression of Customs Crimes, Eighth Edition, Huma Publishing House, Algeria.

Hassiba Rahmani, 2019, Privacy of Customs Offense in Algerian Law, Unpublished PhD Thesis, Faculty of Law and Political Science, University of Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, Algeria.

Rayan, Muhammad Amin, 2017, the problem of the intangible element in customs crimes, a comparative study, a published research paper, Journal of Comparative Studies Generation, Issue 5.

Federal Customs Authority website: 2019 https://www.fca.gov.ae/Ar/home/Pages/default.aspx